مدير عام مكتب الصناعة في محافظة حضرموت لـ 14 أكتوبر :

أربع مناطق صناعية ومنطقة حالياً في ساحل حضرموت وتم تحديد منطقة جديدة في الشحر

رئيس الجمهورية خلال افتتاح مصنع الأسمنت في المكلا

شهد القطاع الصناعي والتجاري بمحافظة حضرموت تطورا ملحوظا منذ قيام الوحدة المباركة 1990م وتغير وجه المحافظة منذ ذلك الحين ،ولمتابعة ذلك التغير اتجهنا صوب مكتب وزارة الصناعة والتجارة م/حضرموت قاصدين الأخ خالد عوض مدير مكتب الصناعة في المحافظة الذي أجرينا الحديث معه عن المتغيرات التي شهدتها المحافظة في القطاع الصناعي ودور المكتب في تنمية هذا القطاع وأجملنا ذلك في النص التالي:

130 مشروعاً استثمارياً بدأت نشاطهامنذ قيام الوحدة

لقاء/ مصطفى شاهر

اهتم المكتب بتنمية القطاع الصناعي منذ قيام الوحدة المباركة،حيث تم التنسيق مع السلطة المحلية لتوفير اراض تخصص كمناطق صناعية لتوزيعها على المستثمرين الراغبين في إقامة مشاريع استثمارية صناعية وعلى ضوء ذلك توجد حالياً مناطق صناعية في مديريات ساحل حضرموت على النحو التالي:

أ:مناطق صناعية موجودة فعلا وموزعة على المستثمرين،تنقصها بعض الخدمات وأقيمت فيها بعض المصانع وهي:-

1:منطقة الصلب الصناعية- الريان
2منطقة الغيل-شحير الصناعية
3منطقة خلف الصناعية
4منطقة فوة (خلف)الصناعية

هذه المناطق تنقصها بعض الخدمات مثل المياه والكهرباء والهواتف والطرق الاسفلتية والصرف الصحي،وقد أنشئت بها بعض المنشآت الصناعية الهامة بساحل حضرموت.

ب:المنطقة الصناعية الجديدة مرير م/ الشحر:-

تم تحديد منطقة صناعية جديدة لساحل حضرموت وتعتبر مركزية وتقع في مديريةالشحر بمنطقة مرير ،وقد تابع المكتب تنفيد مشروع المنطقة الصناعية المركزية بالتنسيق والتعاون مع السلطة المحلية بالمحافظة ،حيث تم استلام 8كم مربع لاستخدامها كنواة لإقامة المنطقة الصناعية ،وقد تم بناء العلامات الحدودية للمنطقة عام 2008م.

قامت الوزارة باعداد كراسة المناقصة لاستثمار المنطقة الصناعية وفقا لقانون المناطق الصناعية وعلى أساس مبدأ (B O T) البناء، والتشغيل ،والتسليم وقد تمّ عرضها والترويج لها للاستثمار.

المشاريع الصناعية العاملة والتي بدات النشاط منذ قيام دولة الوحدة 1990م بساحل حضرموت:-

مشروعات صناعية

بلغ إجمالي المشاريع الصناعية العاملة منذ قيام دولة الوحدة حتى عام 2009م في ساحل حضرموت 130 مشروعا.

ومن اهم المشاريع الصناعية التي بدأت النشاط خلال فترة(1990 - 2009م):-

1_ مصانع الفيبر جلاس (إنتاج خزانات مياه وقوارب صيد...إلخ).
2_ مجمع حضرموت الصناعي في منطقة الصلب الصناعية ويشمل عدة مصانع هي:

خالد عوض سعيد غانم

أ:مصنع الزيوت
ب:مصنع الأغذية الخفيفة.
ج:مصنع الإسفنج
د:معمل المياه المعدنية
هـ:مصنع الأنابيب البلاستيكية
3_ مصنع تونة لتعليب وتجفيف الأسماك
4_ مصنع سبأ لتعليب الأسماك
5_ مصانع البلاط والرخام
6_ معامل تقطيع أحجار البناء والزينة
7_ مصانع إنتاج الأكياس البلاستيكية
8_ المخابز الآلية
9_ مصانع الأغذية الخفيفة
10_ مصنع المشروبات الغازية (كندا دراي)
11_ معامل ثلج آيسكريم
12_ كسارات أحجار
13_ مصنع العماري للطوب الاحمر
14_ خلاطات اسفلت
15_ مصنع إنتاج الحجر الجيري
16_ محطات تعبئة الإسمنت المستورد
17 - مصنع الإسمنت التابع للشركة العربية اليمنية للإسمنت
18_ المطابع الحديثة
19_ معامل الحلويات
20_ مصنع المعدات البحرية
21_ مصنع إنتاج الأثاث والبيوت الجاهزة
22_ مصنع الأشباك الحديدية

المشاريع الصناعية والتجارية الجديدة المتوقع إنجازها خلال الفترة القادمة:-

1_ صوامع الغلال
2_ مصنع الحديد والصلب
3_ ميناء بروم الجديد
4_ سوق مركزي(المكلا مول) (هايبرالمستهلك) سيتم افتتاحه في مايو
5_ ميناء الضبة التجاري
6_ المنطقة الصناعية بالشحر
7_ مصفاة حضرموت

وأوضح مدير مكتب الصناعة أن المشاريع العاملة بساحل حضرموت بلغت منذ عام 90 « 101» مشروعاً تحويلياً و 29 مشروعاً استخراجياً فيما بلغت حجم العمالة المحلية « 2598» عاملاً وبلغ حجم العمالة الأجنبية في هذه المشروعات 93عاملاً أجنبياً.

وألمح مدير عام مكتب الصناعة إلى أن الكلفة الإجمالية لهذه المشروعات 9 مليارات و 572مليوناً و 246 ألف ريال.

النشاط التجاري في المحافظة ودور المكتب التنظيمي

وتطرق في سياق حديثه إلى أن المحافظة تشهد تطوراً في النشاط التجاري منذ عام 1990م مقارنة بالفترة السابقة قبل قيام دولة الوحدة المباركة،ويتمثل هذا التطور في زيادة عدد الشركات التجارية العاملة في كافة الأنشطة (خدمات،أسماك،م قاولات،صناعة،تجار) وكذلك القيد المطرد في عملية التسجيل (السجل التجاري)وكذلك الارتفاع الملحوظ في الصادرات من المنتجات المحلية وكذا الواردات من السلع الغذائية والاستهلاكية.

السجل التجاري

وتوضح البيانات والمؤشرات الآتية هذا التطور المتزايد في النشاط التجاري في المحافظة:-

فقد بلغ إجمالي الأنشطة التجارية المقيدة في السجل التجاري منذ عام 2001م وحتى عام 2009م «3070».

أما أنشطة الشركات التجارية وفروع الشركات والوكالات المسجلة خلال الفترة من 1996- 2009م فقد بلغ إجمالي الشركات والوكالات 173 شركة ووكالة

وتتضمن الواردات المجموعات السلعية الآتية:-

1_ سلع أساسية(قمح،دقيق،أرز)
2_ أدوية،حليب أطفال
3_ مواد غذائية أخرى
4_ مواد و أدوات بناء
5_ قطع غيار وآليات
6_ مستلزمات زراعية
7_مواد استهلاكية
8_ مستلزمات إنتاج
9_ آليات صناعية

ولا تمثل الواردات المذكورة كل الواردات الخاصة بالمحافظة حيث أن أكثر من 50 ٪ من الواردات تأتي عبر مينائي عدن والحديدة وعبر المنافذ البرية وخاصة الحديد والخشب والقمح والدقيق والأدوية والمعلبات

الصادرات للأعوام 2000-2009م عبر ميناء المكلا

وتتضمن الصادرات:أسماك،مواد محلية صناعية وزراعية ،خردة عينات نفطية،إسمنت،وسلع أخرى وهذه الصادرات لا تمثل كل صادرات المحافظة وإنما بعض منها ،حيث أن كثيراً من السلع تصدر عبر موانئ عدن والحديدة والمنافذ البرية بالجمهورية.

لقد عمل المكتب خلال السنوات الماضية على القيام بالحملات الميزانية إلى الأسواق لحث أصحاب المحلات التجارية على القيد بالسجل التجاري وتجديده ومحاربة الإحتكار والغش التجاري والرقابة على الأسواق بالتنسيق مع فرع هيئة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وفقا لسياسة الدولة والعمل على تشجيع المنافسة الشريفة بين التجار وتشجيع الصادرات إلى جانب حماية المستهلك من خلال الرقابة على المواصفات والصلاحية للبضائع والسلع ورصد الأسعار اولا باول ورفعها إلى السلطة المحلية والوزارة.

تنفيذ قانون التجارة

ويعمل المكتب على تنفيذ قانون التجارة الداخلية رقم(5) الصادر عام 2007م لتنظيم التجارة الداخلية وتحقيق الاستقرار التمويني لسكان المحافظة وضمان توفير المخزون الإحتياطي من السلع الأساسية الضرورية.

وبحسب إفادته أوضح أن عدد صناعات الإنتاج المسجلة في السجل التجاري بمكتب وزارة الصناعة والتجارة م/حضرموت من عام 1994 - 2009م بلغ (111) بينما بلغ إجمالي الصناعات الكيميائية والمنتجات البلاستيكية (10) والصناعات الورقية والطباعة والنشر أربع صناعات والصناعات الإنشائية بلغت (22) فيما إجمالي الصناعات المعدنية (29) وإجمالي (7) في مجال الصناعات الخشبية و (87) في مجال الصناعات الحرفية أي أن إجمالي هذه الصناعات ككل بلغت (270) صناعة في مجالات الصناعات التجارية والصناعات الكيميائية والمنتجات البلاستيكية والورقية والمعدنية والخشبية والحرفية.

ميناء الحديدة يفتح آفاقاً جديدة لجذب الاستثمارات

70٪ من حجم التبادل التجاري يستقبله ميناء الحديدة

متابعات/ محمد علي الجنيد

ميناء الحديدة يشهد حركة نشطة ودؤوبة لتطوير وتحسين أدائه ويشهد عملية تحديث نوعي لمعداته وآلياته الخدمية التي ستسهم بشكل كبير في تحسين عمل الميناء.

ويأتي هذا العمل الدؤوب الذي يجري بصمت كبير وبجدوى عالية وترجمة حية وواضحة للجهد الكبير المبذول من مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية وحرصها الشديد على مواكبة التطور العالمي.

وتشهد بقية موانئ المؤسسة كميناء المخاء والصليف عمليات تحديث آليات ومرافق ومعدات خدمية.

رعاية واهتمام

حظي ميناء الحديدة ولايزال برعاية واهتمام فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله ورعاه حيث وضع أمر هذا المرفق الاقتصادي في صدارة اهتماماته.

ويتجسد ذلك من خلال تعزيز سلطة الميناء التي تمثل بدورها سلطة الدولة.. وهذا الميناء يذكرني بطائر الفينيق ما يلبث أن يلملم أشتاته ويداري معاناته ويعود مرة أخرى إلى الواجهة وإلى حضوره الفاعل في عالم التجارة والملاحة الدولية.

إنجازات خدمية

عروس البحر الأحمر تشهد أعمالاً متواصلة في البناء والتعمير بوتيرة عالية وبروح واحدة لإنجاز المشاريع الخدمية والتنموية بالمحافظة.

الأخ أحمد سالم الجبلي محافظ المحافظة صاحب المسيرة والخبرة خلال 36عاماً من العمل الدؤوب المتواصل. يعمل بصمت وهدوء بعيداً عن ضجيج الإعلام وفلاشات التصوير، يمتلك روحاً شبابية متجددة، يوظف كل الوقت للتخطيط والعمل والإنجاز ويدير شؤون المحافظة برؤية عصرية.

وقد وضع أحمد سالم الجبلي محافظ الحديدة برفقة الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء الحجر الأساس وتفقدا عدداً من المشاريع الجاري تنفيذها في المحافظة "436 مشروعاً" بمناسبة العيد الـ 20 للوحدة.

وتغطي تلك المشاريع مجالات الاتصالات والنقل والمياه والصرف الصحي والكهرباء والثروة السمكية والأشغال العامة والطرق والتعليم العالي.

ويستمر أحمد سالم الجبلي بإرادة مميزة وإنجاز غير مسبوق في مواصلة عملية الإنجاز الوحدوي بمنهجية راقية في الإدارة.

ميناء الحديدة الذي تحدى "الشيخوخة" وعاد إلى الواجهة وفتح آفاقاً جديدة للاستثمارات يستقبل 70٪ من حجم التبادل التجاري وتمكن الرئيس التنفيذي – رئيس مجلس إدارة المؤسسة/ عيسى هاشم من الارتقاء بالأداء الإداري وتحديث هذه المؤسسة والسير في ركاب القطار العالمي بكل متطلباته من تقنيات وفق رؤية عملية في تحديث الوسائل والأساليب الإدارية، ويأتي ذلك من صميم المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية الإستراتيجية للبلاد.

والميناء أصبح مؤهلاً لاستقبال كل السفن بأحجامها وأنواعها المختلفة كون المراسي والأرصفة مجهزة بصورة عالية حديثة ولا شك في أن اهتمام القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله، الذي أولى ميناء الحديدة اهتماماً خاصاً، هي وراء ما تحقق، من منظور ارتباط ميناء الحديدة بطبيعة الأنشطة التجارية والاستثمارية والازدهار الاقتصادي للحديدة والوطن بصورة عامة.

وفي ظل قيادة مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية وما تمتلكه من مقومات جعلت منها إحدى أهم دعائم الاقتصاد في الوطن، فإن لدى المؤسسة دراسة مستقبلية "مستر بلان" لتوسيع وتطوير ميناء الحديدة وفق أسس علمية حديثة تواكب التطور العالمي في مجال الموانئ من خلال تطوير وتحسين أداء محطة الحاويات بالميناء بإضافة رصيفين بطول "400م" وبعمق "15م" وتعميق القناة الملاحية وحوض الاستدارة "15م" والسعي لتطوير ميناء المخاء وإنشاء رصيف بطول 200 متر وعمق 10 أمتار ويلحق بالرصيف ساحة خرسانية بمساحة 8000م2 إضافة إلى مخازن للبضائع الترانزيت بمساحة 2975 م

رؤية وتحديث

المهندس عيسى هاشم رئيس مجلس إدارة موانئ البحر الأحمر اليمنية منذ توليه قيادة المؤسسة وهو يعمل على تحديثها والسير في ركاب القطار العالمي بكل متطلباته من تقنيات ميكانيكية أو فلسفة منهجية عملية إدارية وفق رؤية علمية في التحديث في الوسائل والأساليب الإدارية، ويأتي ذلك من صميم المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية الإستراتيجية للبلاد.

وتسعى مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية إلى إنجاز عدد من المشاريع المخطط لتنفيذها لعام 2010م بحسب مشروع الموازنة التقديرية للمؤسسة للعام نفسه منها مشروع إنشاء هنجر إضافي للحاضنات بقيمة 120 مليون ريال ومشروع شراء وتوريد حافظتين للحاويات بقيمة 450 مليون ريال ومشروع تنفيذ المرحلة الأولى من إستراتيجية تطوير ميناء المخاء بكلفة إجمالية 800 مليون ومشروع وسائل نقل للعمال والموظفين بالموانئ التابعة للمؤسسة بكلفة 140 مليون ريال ومشروع شراء وتوريد وتركيب وتشغيل رافعتين عملاقتين للتعامل مع الحاويات وأقرتها اللجنة العليا للمناقصات بمبلغ 13 مليوناً و942 ألفاً و 100 يورو بما يعادل 4 مليارات و43 مليوناً و300 ألف ريال وتم توقيع العقد مع الشركة المنفذة وسيتم التنفيذ خلال عامي 2010 و 2011م.

إنجاز متواصل

ميناء الحديدة يمتلك مساحة واسعة تزيد على 6.324.533م2 ويرتبط بقناة ملاحية تصل إلى عمق 10 أمتار بطول 11 ميلاً بحرياً وعرض 200 متر والميناء يستقبل أكثر من 70٪ من حجم التبادل التجاري ويلعب دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

وتم تجهيز المركز الطبي للميناء بأحدث الأجهزة لمواكبة التطور العلمي في المجال الطبي ورفده بكوادر طبية ذات كفاءات عالية، وسعت المؤسسة إلى فتح آفاق جديدة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويأتي ذلك ضمن خطتها الخمسية الثالثة 2006 -2010 م.

ومن بداية عام 2009م حتى نهايته تم إقامة 22 دورة تدريبية داخلية لـ246 متدرباً و16 دورة تدريبية خارجية لـ43 متدرباً من أجل رفد قدراتهم العلمية والعملية ويسعى المهندس/ عيسى هاشم للارتقاء بمستوى خدماتها نحو الأفضل بما يصب في صالح التنمية الشاملة للوطن.

وقد زار رئيس الوزراء ميناء الحديدة وكان في استقباله الرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية المهندس عيسى أحمد هاشم ومدير عام جمرك الميناء سالم بن بريك ومدير أمن الميناء يحيى العمري حيث افتتح مشروع مبنى فرع الهيئة العامة للشؤون البحرية الواقع في الجهة الشمالية القريبة من الميناء.

واستمع رئيس الوزراء من المسئولين في المؤسسة إلى شرح عن المشروع الذي تقدر مساحته بـ700 متر مربع ويتكون من ثلاثة طوابق وتصل تكاليف إنشائه إلى 250 مليون ريال والفرع مجهز بمحطة اتصالات وبرج مراقبة مجهز بأحدث أجهزة الاتصالات البحرية لاستقبال الإغاثات، فضلاً عن التجهيزات الخاصة بمكافحة التلوثات النفطية.